وجعلوا المسمى صدر كل اسم منها مما ترى فذهب الشراح الى ان اللطيفة هي الدلالة على المسمى بجعله
صدر الاسم وهو المفهوم من تقرير المص ايضا كما لا يخفى وليس بجيد لاستلزامه استدراك
التعرض لوحدة المسميات وارتقاء الاسامي الى الثلثة بل الظاهر ان اللطيفة هي الدلالة
على المسمى بجعله صدر الاسم مع عدم خروج وزنه عن اعدل الاوزان لا بالزيادة عليه ولا
بالنقصان عنه وقوله كما ترى اشارة الى هذا القيد فانه منصوب المحل صفة مصدر جعلوا
اي جعلا مثل الجعل الذي تراه حيث لم يقصد ذلك الجعل الاسم خارجا عن ذلك الوزن
وتقريرها على ما ضبط في الكشاف ان المسميات لما كانت الفاظا اساميها والحال ان
تلك المسميات حروف وحدان في الواقع وان الاسامي عدد حروفها مرتقية الى الثلثة
في قصد المسمين وارادتهم امكن لهم ان يدلوا في التسمية على المسمى لانه من جنسه
فجعلوه صدر الاسم ليكون اول ما يقرع السمع من الاسم ومع هذا لم يخرج الاسم عن
اعدل الاوزان لانهم لما قصدوا الارتقاء الى الثلثة لم يبقوا الاسم على حرفين
بمجرد زيادة حرف واحد على المسمى لئلا يكون الاسم انقص من اعدل الاوزان ولم يزيدوا
على الثلثة لئلا يكون ازيد منه فان الزيادة على الكمال نقص وقد اندفع بهذا
التقرير ايضا اشكال صعب لم ار احدا حام حوله ايرادا ودفعا وهو ان
المتبادر من عبارة الكشاف والمص ايضا ان يكون الاسماء اولا على ثلثة احرف
ثم يتجه للمسمين طريق الى ان يدلوا في التسمية على المسمى فان ما هو في حيز لما لابد ان
يتقدم على ما هو في حيز جوابه ووجه الدفع انك قد عرفت ان قوله والاسامي
عدد حروفها مرتقية الى الثلثة ليس اخبارا عما في الواقع بل عما في قصد المسمين وارادتهم
وكذا قول المص وهي مركبة معناه وهي مركبة في قصدهم وارادتهم فحينئذ لا يبقى الاشكال
وظهر به ايضا ان ذكر كون المسميات حروفا وحدانا واقعة في ادنى درجات الالفاظ وكون
الاسامي مرتقية الى اعدل الاوزان المشتمل على الابتداء والوسط والانتهاء ليس مجرد بيان
الواقع بل افادة فائدة شريفة بها يتم ما ذكر من اللطيفة ولما ورد على الكلية المفهومة
مما سبق ان الالف الساكنة خارجة عنها لتعذر وقوعها في الابتداء اراد دفعه فقال و
استعيرت اي اقيمت على سبيل العارية الهمزة وهي الالف المتحركة فانه يطلق عليها
وعلى الساكنة مكان الالف اي الساكنة فانها المقابلة للهمزة والمتبادرة من الاطلاق

بناء

بناء على ما قالوا ان الالف ضربان لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفا والمتحركة همزة يعني ان
لفظ الف المصدرة بالهمزة وضع بازاء الساكنة والمتحركة فاعتبر تصدير الاسم بالمتحركة
تصديرا بالساكنة ايضا لتعذر الابتداء بها اي بالالف لسكونها فان قيل ينتقض تلك
الكلية بالهمزة فانها اسم ولم يصدر بمسماه قلنا الكلام في الاسماء الاصلية والهمزة
اسم مستحدث نص عليه ابن جني ثم لما فرغ عن تحقيق اسمية هذه الالفاظ وما يتعلق
بها اراد ان يبين انه من اي قسم من الاسم معرب او مبني وهي ما دام لم يلها العوامل موقوفة
ذهب جمهور المحققين من النحاة الى ان الاسماء التي يختلف اخرها باختلاف العوامل
قبل التركيب معربة لحصرهم سبب بناء الاسم في مناسبة ما لا تمكن له وان سكون اواخرها
سكون وقف لا بناء واختاره المصنف فان قيل قوله موقوفة وان دل على ما ذكرته لكن قوله
خالية عن الاعراب لفقد موجبه ومقتضيه لكنها قابلة اياه معرضة اي محل عروض له يدل على
خلافه فان المعرب مشتق من الاعراب فاذا انتفى المبدا انتفى المشتق منه قلنا للمعرب
معنيان احدهما مفعول اعربت الكلمة وهو المتصف بالاعراب بالفعل او القريب منه لوجود
المقتضي والثاني مقابل المبني سواء اتصف به بالفعل او كان من شانه ذلك اما قريبا كما اذا
وقع في التركيب ولم يعرب بل وقف واما بعيدا كما اذا وقع في التعديد وتلك الاسما قبل
التركيب معربة بالمعنى الثاني غير معربة بالمعنى الاول فبين المبني والمعرب بالمعنى الثاني تقابل
العدم والملكة وبينه وبين المعرب بالمعنى الاول تقابل التضاد ولذا جاز ارتفاعهما
ثم استدل عليه اولا بالدليل اللمي حيث قال اذ لم تناسب تلك الاسماء مبني الاصل اراد به
ما لا تمكن له بوجه قريبا او بعيدا كما فصل في المفصل وثانيا بالدليل الاني حيث قال
ولذلك اي ولكونها معربة وكون سكونها سكون وقف لا بناء قيل صاد وقاف مجموعا فيهما
بين ساكنين ولو كان سكونها للبناء لما جمعوا بينهما كما في سائر الاسماء المبنية ولم تعامل
تلك الاسماء معاملة اين حيث لم تبن على الفتح وهؤلاء حيث لم تبن على الكسر فان البناء
على السكون بعد ما كان هو الاصل بناء على انه اخف من الحركة وان المبني يقابل المعرب الذي الاصل
فيه الحركة عدلوا عنه في مثل اين وهؤلاء الى الحركة لكونها اهون من التقاء الساكنين فان قيل
كثيرا ما تعدد الاسماء متصلا بعضها ببعض واعجازها ساكنة فلا يكون هناك وقف
اجيب بانها قبل التركيب في حكم الوقف سواء كانت متفاصلة او متواصلة فان الوقف قطع

Copyright © King Saud University